



أخبار مصرية

بحث تطوير التعليم العالي وإسهامه في جهود مواجهة 'كورونا'

السياسي يوجه القوات المسلحة بالجهازية والاستعداد القتالي لحماية أمن مصر القومي



جانب من اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي والقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ورئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وقائد المنطقة المركزية العسكرية

القاهرة - أ.ش.أ: وجه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بالاستعداد في التحلي بأقصى درجات الجاهزية والاستعداد القتالي لحماية أمن مصر القومي، معربا عن التقدير لجهود القوات المسلحة وما تبذره من تضحيات فداء للوطن ولصون أمنه وسلامته واستقراره ومقدرات شعبه.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس السيسي أول من أمس مع الفريق أول محمد زكي القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، وذلك بحضور رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ورئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وقائد المنطقة المركزية العسكرية. وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي بان الاجتماع تناول عددا من محاور تطوير قطاع التعليم العالي وإسهامه في جهود مواجهة فيروس كورونا المستجد. وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي بان الاجتماع تناول عددا من محاور تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، خاصة البنية المعلوماتية بالجامعات المصرية المتعلقة بتطبيق نظام الاختبارات الإلكترونية، وذلك في

إطار المشروع القومي للتحويل الرقمي، فضلا عن دور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لمساعدة جهود الدولة في مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، ووجه الرئيس السيسي بإيلاء أهمية قصوى لبناء قاعدة عربية من الناجين علميا من طلبة الجامعات، وذلك لصفيل جيل من الكوادر الشبابية يعزز من جهود الدولة نحو تحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات، مع التركيز على زيادة التخصصات العلمية من الفيزياء والهندسة وعلوم الحاسب التي تمثل الأساس للعلوم والتطبيقات التكنولوجية الحديثة والسكّاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تعظيم أعداد الخريجين من الأطباء البشريين في ضوء الدور الهام والحيوي للقطاع الطبي في خدمة الوطن.

كما وجه الرئيس السيسي بتقديم

بعد مخالطة محافظ الدقهلية المصاب بكورونا.. وزير الري: أنا سليم

«الصحة»: تعديل مدة الحجر الصحي للعائدين من الخارج من 14 لـ 7 أيام فقط

يتم على الفور التعامل مع الحالة وعزلها بالمستشفيات للحصول على العلاج اللازم.

في ذلك، ضجت الساحة المصرية باحتمال إصابة أول وزير عاد وكشف التفاصيل، مبعدا أي لبس رافق خبر إصابته المزعوم بالفيروس المستجد. فقد أعلن محمد عبدالعاطي، وزير الموارد المائية والري المصري

القاهرة - ناهد إمام ووكالات

أكدت إدارة الحجر الصحي التابعة لوزارة الصحة، ببطار القاهرة تعديل مدة الحجر الصحي للعائدين من الخارج من 14 إلى 7 أيام شرط إجراء تحليل للحالة إذا جاءت سلبية يقوم باستكمال مدة الـ 14 يوما بمنزله وفي حالة ثبوت إيجابية الحالة وظهور أعراض عليه

أخبار لبنانية

سلامة يرفض الخطة «الإفذازية» للحكومة ويدعو إلى جدولة الدفع لتخفيف الضغط عن المصارف والمودعين

مفاوضات لبنان «طويلة» مع «صندوق النقد».. مشاريع + إصلاحات فتمويل

كرامي لـ «الأنباء»: ما يجري مقدمات مؤكدة لانفجار اجتماعي وشيك

البنياني يفرض عليها، تطبيق كل الروادع والضوابط لحماية الليرة، حتى لو اضطرت إلى الاصطدام بمرجعيات داخلية وخارجية وهنا أشير تحديدا إلى السفارة الأميركية في لبنان، التي تنص نفسها لحماية الحاكم البنك المركزي بلغة تهديدية وتحذيرية غير مألوفة في العمل الدبلوماسي.



فيصل كرامي

وفي معرض سؤاله عن الثقة العربية المنقودة بلبنان، نفى ذلك في ظل الحكومة تحديدا، معتبرا الشواهد على ذلك كثيرة، أهمها أن الحكومة السابقة وصلت إلى حائط مسدود في كل مشاريعها المالية القائمة على الاستدانة، وخصوصا مشروع سيدرا، وكلنا يعلم أن الدول المانحة لم تقصّر بتوبيخ الحكومة السابقة على سياساتها، وفي اشتراط سلسلة من التدابير والإصلاحات عليها، قبل الإفراج عن قرش واحد. وعن المغاير الحدودية مع سورية، قال: أنها موجودة منذ وجود لبنان وسورية، ولم تنجح عملية ضبط التهريب على مر العهود، وهي لن تتم إلا من خلال التعاون والتنسيق بين السلطات السياسية والأمنية في الدولتين، والسؤال هنا: هل يعي المعارضون لعودة العلاقات الطبيعية بين لبنان وسورية بأنهم يغلبون الكيد السياسي على مصلحة لبنان والشعب اللبناني؟ نحن في لبنان بدون المدى السوري الطبيعي المفتوح تتحول إلى جزيرة معزولة، ولدنيا مصالح اقتصادية استراتيجية في أن تكون علاقتنا مع سورية طبيعية ومرمجة، وفي أن نستعيد معبرنا الجغرافي والطبيعي الوحيد عبر سورية إلى العالم العربي. إن إبقاء هذه الحالة من العلاقات الشاذة بين لبنان الرسمي وسورية لا يخدم لبنان ولا ادري فعليا من يخدم رغم يقيني بأنه يزج لبنان في سياسة المحاور على حساب مصالحه الاقتصادية بشكل مباشر وكل ذلك بدون ثمن وبدون تعويض وبشكل مجاني تقريبا.

رأي عضو «اللقاء التشاوري» النائب ووزير السباقي فيصل كرامي «أن الفلتان المالي والمصرفي الحاصل في لبنان، غير مسبوq وغير مبرر، وينذر فعليا بعواقب وخيمة، التي أصبحت واقعا يوما يعيشه اللبنانيون»، معتبرا «أن ما يجري مقدمات مؤكدة لانفجار اجتماعي وشيك، واكد «أن أزمة سعر صرف الدولار، جزء كبير منها مقفعل، وذات استهدافات سياسية»، مشيرا إلى «أن المتورطين بدأوا ينكشون من خلال فضع العلاقة السرية بين عدد من الصيرافة وموظفي كبار في مصرف لبنان المركزي». وقال كرامي في تصريح له «الأنباء»: «أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، هو المسؤول التقني والفعلي عن هذا الواقع، والغريب انه غير منكتر للتوجهات الحكومية، بل يعتبر نفسه سلطة مستقلة، في حين أن الحكومة مكبلة بالحصانات الطائفية والمذهبية، تمنعها من اتخاذ التدابير الرادعة لوضع حد للعبة الدولار، ومحاسبة المصارف على سلوكها المخالف للأنون»، داعيا الحكومة إلى حزم امرها واستباق انفجار الكارثة. وحول تثبيت سعر صرف الليرة، قال: ان هذا الموضوع محور أساسي للسياسة الاقتصادية والمالية التي جرى انتاجها منذ تسلم سلامة مهامه في العام 1992، ولطالما تمت الإشادة بهذه السياسة وبمهارته الحاكم، الأهم ان ثمة طبقة سياسية معروفة لطالما تباغت بمزايا سعر تثبيت الصرف وبقدراته الحاكم، وبالتالي فإن من كان يقوم بهذه العمليات والهندسات والتدخلات في السوق المالية لإيقاع الدولار ضمن سقف 1500 ليرة لبنانية، قد تخلّى عن مهامه وعن ادواره السياسية، وثمة شكوك وجيهة بأنه يمارس سياسة معاكسة تؤدي إلى تسريع انهيار الليرة مقابل الدولار. بالمقابل فإن الحكومة واجهها تجاه الشعب

رأي عضو «اللقاء التشاوري» النائب ووزير السباقي فيصل كرامي «أن الفلتان المالي والمصرفي الحاصل في لبنان، غير مسبوq وغير مبرر، وينذر فعليا بعواقب وخيمة، التي أصبحت واقعا يوما يعيشه اللبنانيون»، معتبرا «أن ما يجري مقدمات مؤكدة لانفجار اجتماعي وشيك، واكد «أن أزمة سعر صرف الدولار، جزء كبير منها مقفعل، وذات استهدافات سياسية»، مشيرا إلى «أن المتورطين بدأوا ينكشون من خلال فضع العلاقة السرية بين عدد من الصيرافة وموظفي كبار في مصرف لبنان المركزي». وقال كرامي في تصريح له «الأنباء»: «أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، هو المسؤول التقني والفعلي عن هذا الواقع، والغريب انه غير منكتر للتوجهات الحكومية، بل يعتبر نفسه سلطة مستقلة، في حين أن الحكومة مكبلة بالحصانات الطائفية والمذهبية، تمنعها من اتخاذ التدابير الرادعة لوضع حد للعبة الدولار، ومحاسبة المصارف على سلوكها المخالف للأنون»، داعيا الحكومة إلى حزم امرها واستباق انفجار الكارثة. وحول تثبيت سعر صرف الليرة، قال: ان هذا الموضوع محور أساسي للسياسة الاقتصادية والمالية التي جرى انتاجها منذ تسلم سلامة مهامه في العام 1992، ولطالما تمت الإشادة بهذه السياسة وبمهارته الحاكم، الأهم ان ثمة طبقة سياسية معروفة لطالما تباغت بمزايا سعر تثبيت الصرف وبقدراته الحاكم، وبالتالي فإن من كان يقوم بهذه العمليات والهندسات والتدخلات في السوق المالية لإيقاع الدولار ضمن سقف 1500 ليرة لبنانية، قد تخلّى عن مهامه وعن ادواره السياسية، وثمة شكوك وجيهة بأنه يمارس سياسة معاكسة تؤدي إلى تسريع انهيار الليرة مقابل الدولار. بالمقابل فإن الحكومة واجهها تجاه الشعب



(محمود الطويل)

زحمة سيارات ومارة في أحد الأسواق الشعبية في بيروت دون التزام بإجراءات الوقاية ولا التباعد الاجتماعي

الدولي، الذي لا مساعدة من اي دولة، دون مباركته والدفع بالتقسيم، وتبععا للتنفيذ المراقب بدقة.

بالنسبة لفيروس كورونا، قال النائب الاشتراكي بلال عبدالله «أن اللوبي الاقتصادي في مجلس الوزراء، وفي خلية الأزمة التابعة له، كان أقوى من المنطق الإنساني الخالي أحيانا، بسبب اختلاف المقاريبات والمعايير»، وقال «نعرّف أن وباء «كوفيد - 19» سيتفشى، ولكننا لا نعرف، متى، وبأي سرعة... فلننحصر للأسوأ»، أما قضية منصب محافظ بيروت، فقد حلت كازمة، بعد انسحاب مستشارة رئيس الحكومة بترا خوري طوعيا، وبقي الاتفاق الحكومي على البديل.

والإجراءات الأيالة لها، خصوصا في مجال الكهرباء والتهريب الضريبي والجمركي والتهريب على الحدود، ويبدو أن كل ما يمكن أن يقدمه صندوق النقد قد لا يصل إلى 3 مليارات دولار، فيما لبنان بحاجة إلى 10 مليارات على الأقل لوقف الانهيار، علما أن قواعد عمل الصندوق تحيز إعطاء الدولة العضو 4 اضعاف حصتها، وإذا كانت «كوتا» لبنان في الصندوق هي 861 مليون دولار لا يستطيع ان يأخذ أكثر ما بين 3 و5 مليارات دولار.

(التيار الوطني) قال ان ارقام الحكومة عن الخصائر انق من ارقام مصرف لبنان، لافتا غير ان تعويم الليرة اللبنانية غير وارد، قبل الاتفاق مع الصندوق

المتصلة بمصرف لبنان، واتفق على عقد جلسات بصورة دورية بمعدل جولتين أو ثلاث جولات أسبوعية.

سلامة تناول ارقام الدين العام بحسب احصاءات المصرف المركزي، وشرح رؤيته لحل الأزمة المالية المختلفة تماما عن الرؤية الحكومية، رافضا منطق الخطة الإنقاذية، التي تدعو إلى سد الفجوة في البنك المركزي، والبالغه 63 مليار دولار دفعة واحدة، معتبرا ان ذلك يقضي على القطاع المالي برمته، وطلب بجدولة الدفع لتخفيف الضغط على المصارف التجارية وعلى المودعين. ويفترض ان يحمل الوفد اللبناني في الجولة المقبلة جوابه على اسئلة الصندوق حول الإصلاحات

معاً، وازداد دوكان الى ذلك شرط موافقة مجلس النواب على الإصلاحات الحكومية مرة واحدة، وليس بالقطارة، أي في سلة واحدة.

الرئيس دياب تعهد أمام سفراء دول «سيدر» بمكافحة الفساد واستعادة الثقة الدولية بلبنان، إلا أن دوكان طالب بدقة أكثر في الجداول ومواعيد الإصلاحات، وأولها في قطاع الكهرباء، الذي يتطلب حوكمة وشفافية، إضافة إلى المباشرة الحسبة بالعمل على تصعيد مكافحة الفساد وتنفيذ قانون الإنشاء غير المشروع، وضرورة الاستثمار في البنى التحتية. وفي جلسة المفاوضات بين الفريق الحكومي بعضوية سلامة وممثلي صندوق النقد، جرت مناقشة الحسابات

بيروت - عمر حنجر

أظهرت المفاوضات بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي، معطوبة على لقاء رئيس الحكومة حسان دياب مع سفراء دول مؤتمر «سيدر»، أن أي مطلب اصلاحي لم يتحقق منذ المؤتمر الباريسي، وحتى المائة يوم الأولى من عمر هذه الحكومة، كما لم يتم توحيد الرؤى والأرقام بين الحكومة وحاكمية بنك لبنان المركزي، ما يعني أن المفاوضات مع الصندوق حيل، يطول، ومعه تصاعد الدولار، الذي يستحيل تراجعها أو تثبيته عند أي سقف مادام التفاوض مستمرا على مستقبل الاقتصاد اللبناني.

في اللقاء الثاني بين وفد لبنان إلى مفاوضات صندوق النقد الدولي عن بُعد، برئاسة الرئيس دياب ومشاركة حاكم المصرف رياض سلامة أول من كسر مظلوم الصندوق المطالبة بتلازم خطة الحكومة مع ارقام موحدة وتدابير مالية شفافه وملموسة.

وكان الرئيس دياب سمع درسا تمهيديا من سفراء دول «سيدر»، حيث نصح الموفد الفرنسي بيار دوكان ومعه السفير برونو فوشيه، رئيس الحكومة بثلاثية: مشاريع + إصلاحات فتمويل، والا ترك لبنان لمسيره، «ولن نتنقله الغلاخية المشرقة المغلقة المؤلفة من سورية وإيران والصين»، كما فهم الوفد الحكومي المفاوضات.

وبات واضحا تلازم المسارين، مسار قروض صندوق النقد الدولي ومسار تمويل مشاريع «سيدر»، أما ان يسيرا معا واما ان يتوقفا